

Distr.: General
30 December 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 8/43. وهو يتضمن معلومات عن المستجدات ذات الصلة التي طرأت على سعيد عمل هيئات الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان، وعن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتي تسهم في تعزيز واحترام أحكام إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وأحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويتناول التقرير الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويخلص التقرير، في جملة أمور، إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تخلف مجموعة واسعة من الآثار الضارة وغير المتناسبة على الأقليات. ويذهب التقرير إلى أن الضرورة تستدعي، في هذا الوقت الذي يواجه فيه العالم الجائحة، أن تتمحور تدابير الاستجابة التي تعتمد عليها الدول حول حقوق الإنسان وأن تعزز التنمية المستدامة الشاملة والمنصفة والجامعة، بغض النظر عن الجنسية أو الإثنية أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر ذي صلة.



أولاً - مقدمة

1- في تموز/يوليه 2020، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراره 8/43 بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، وإلى أقليات دينية ولغوية. وطلب المجلس في القرار نفسه إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة الممارسة المتمثلة في تقديم تقرير إلى المجلس على أساس سنوي. ومنذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، شهد العالم أزمة صحية بالغة التعقيد وذات عواقب متعددة الأوجه، بما في ذلك كشف لامتساواة مثيرة للقلق داخل مجتمعاتنا، كما ورد في تحذير المفوضة السامية لحقوق الإنسان⁽¹⁾. لقد كانت جائحة كوفيد-19، كما أكد الأمين العام في تقريره المعنون "جدول أعمالنا المشترك"، بمثابة جرس تنبيه، وها هو العالم يشهد، في ضوء أزمة المناخ التي تلوح في الأفق الآن، أكبر امتحان مشترك يخضع له منذ الحرب العالمية الثانية. فقد أمانت اللثام عن شواغل حقوق الإنسان وفاقمت مواطن الهشاشة واللامساواة المتجذرة في مجتمعاتنا⁽²⁾.

2- وأثرت هذه الجائحة على نحو غير متناسب على الأقليات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية. فاللامساواة أذكت وما زالت تذكى نار الجائحة مما أسفر عن معدلات غير متناسبة من حالات انتقال العدوى والوفاة في المجتمعات الأشد معاناة من التهميش، وأسهمت كذلك في ارتفاع مستويات الفقر، وزيادة الجوع، وتراجع المستوى المعيشي، وهو ما يهدد أيضاً بتأجيج المظالم والاضطرابات الاجتماعية وحتى الصراع الشامل. والتعافي على خير ما يكون من سلسلة الانتكاسات الأوسع والأشد التي ضربت حقوق الإنسان في عصرنا، يحتاج إلى رؤية تغير وجه الحياة وإلى عمل منسق للمتابعة. ولابد من عقد اجتماعي جديد ونموذج اقتصادي يتخذان البشر وحقوق الإنسان محوراً للسياسة الاقتصادية⁽³⁾. لقد أعاد ذلك ضرورة تشجيع قيام مجتمعات أكثر شمولاً في كل منطقة من مناطق العالم إلى بؤرة الاهتمام⁽⁴⁾.

ثانياً - أنشطة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتطورات الأخيرة التي طرأت على عمل هيئات وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19

ألف - خطة مكونة من أربع نقاط لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة

3- قدمت المفوضة السامية، عملاً بقرار مجلس الحقوق 1/43، تقريراً شاملاً إلى المجلس في تموز/يوليه 2021، يتضمن خطة لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة، تستند إلى التجارب التي عاشها الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي⁽⁵⁾. واستُرشد في إعداد هذا التقرير بأكثر من 110 مساهمات خطية وردت و 23 مشاورة أجريت عبر الإنترنت مع أكثر من 340 شخصاً،

(1) انظر: <https://news.un.org/en/story/2021/09/1101552>.

(2) انظر: www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf.

(3) انظر: www.ohchr.org/FR/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=27660&LangID=F.

(4) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27038.

(5) A/HRC/47/53. انظر أيضاً ورقة غرفة الاجتماعات بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي ضد الاستخدام المفرط للقوة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي المكلفين بإنفاذ القوانين (A/HRC/47/CRP.1)، متاحة على صفحة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session47/Pages/ListReports.aspx).

معظمهم من أصل أفريقي⁽⁶⁾. وتدعو خطة إجراء تغيير تحويلي إلى الرجوع عن ثقافة الإنكار، وتفكيك مفاصل العنصرية النظامية، وتسريع وتيرة العمل، بطرق منها اعتماد إصلاحات واستجابات شاملة على صعيد الحكومات والمجتمعات بأسرها⁽⁷⁾.

4- وتتضمن الخطة توصيات تتعلق، في جملة أمور، بوضع خطط عمل وطنية وإقليمية شاملة تخصص لها الموارد الكافية، تستخدم بيانات لتوجيه تدابير التصدي للعنصرية النظامية وتقييمها. وتسلب الضوء أيضاً على الحاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو إنفاذ القانون، وإلى تدارك ضعف الثقة في هذا المجال. وتشدد على ضرورة ضمان الاستماع إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي والمناوئين للعنصرية، واتخاذ إجراءات لمعالجة شواغلهم، وضمان فرصة المشاركة و/أو التمثيل الفعلي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء والشباب، على جميع المستويات في مؤسسات الدولة وفي عمليات صنع السياسات. وتشدد الخطة كذلك على أهمية الاعتراف بموروثات الاسترقاق، وتجارة الرقيق من الأفارقة المستعبدين عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار ومجابهة هذه الموروثات، بما في ذلك عن طريق المساءلة وجبر الضرر. وتركز على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة وتحقيق العدالة التعويضية⁽⁸⁾.

5- وفي وقت لاحق، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 21/47، آلية خبراء دولية مستقلة تبلغ مدة ولايتها ثلاث سنوات، لتعزيز العدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون على الصعيد العالمي. وطلب المجلس إلى المفوضة السامية أيضاً تعزيز وتوسيع نطاق الرصد من أجل مواصلة الإبلاغ عن العنصرية النظامية، وعن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان ضد الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي التي ترتكبها وكالات إنفاذ القانون، والإسهام في المساءلة والجبر. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى المفوضة السامية أيضاً اتخاذ مزيد من الإجراءات على الصعيد العالمي بشأن إحداث تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين، بما في ذلك عن طريق دعم الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما المنحدرين من أصل أفريقي ومنظماتهم، وتعزيز المساعدة المقدمة لهم، وتسهيل مزيد من الضوء على هذا العمل.

6- وعقب نشر التقرير المذكور أعلاه، أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سبع مشاورات عبر الإنترنت مع مختلف أصحاب المصلحة لشرح مضمون التقرير والإجراءات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان لاحقاً، والتماس آراء بشأن الخطوات التي ينبغي القيام بها مستقبلاً.

7- وبالإضافة إلى ذلك، عززت المفوضة السامية التزام المفوضية بمعالجة أوجه اللامساواة والقضاء على التمييز بإدراج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في خطة إدارة المفوضية ضمن الفئات التي يسلب الضوء عليها. وفي منتدى الحقوق الأساسية، الذي نظّمته وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقدت المفوضية مناقشة، بمشاركة نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن الجهود اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة في أوروبا.

(6) www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/Pages/Call-Implementation-HRC-A/HRC/47/53. انظر أيضاً: www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/Pages/Call-Implementation-HRC-A/HRC/47/53.Resolution-43-I.aspx

(7) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27296&LangID=E.

(8) www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/Pages/Call-Implementation-HRC-A/HRC/47/53، المرفق.

باء - آليات الإنذار المبكر وحماية وجود الأقليات

8- قدمت المفوضة السامية، في كانون الثاني/يناير 2021، معلومات مستكملة إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ القرار 1/30 بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا. وأعربت عن قلقها العميق إزاء استمرار خطاب الإثنية القومية والأكثرية ورموزها وتصاعد هذا الخطاب، مما يحدد شكل السياسات العامة التي تجسد، كما يبدو، المصالح المتصورة للأغلبية البوذية السنهالية، مع إيلاء أقل قدر من الاعتبار لمجتمعات الأقليات⁽⁹⁾. وكان لجائحة كوفيد-19 أيضاً تأثير في الحرية الدينية، وأدى إلى تفاقم التهميش والتمييز السائدين اللذين تعاني منهما الطائفة المسلمة⁽¹⁰⁾.

9- وفي شباط/فبراير 2021، أعربت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء حالة شعب الروهينغا خلال الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، بشأن آثار الأزمة على حقوق الإنسان في ميانمار. وقالت إنه يجب ألا يُسمح للسلطات العسكرية بمفاقمة حالة الروهينغا، بعدما كادوه من عنف شديد وتمييز طيلة عقود. ورأت كذلك أنه يجب على ميانمار أن تمتثل تماماً للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، وأن تفعل شيئاً لكي تعالج بصدق الأسباب الجذرية للنزاعات في ولاية راخين وغيرها من مناطق الأقليات العرقية⁽¹¹⁾. وفي 12 تموز/يوليه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراره 1/47، الذي أدان فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن والقوات المسلحة في ميانمار ضد مسلمي الروهينغا وغيرهم من الأقليات، حتى أثناء جائحة كوفيد-19 المستمرة. وفي 23 أيلول/سبتمبر، خاطبت المفوضة السامية مجلس حقوق الإنسان ولاحظت أن حالة حقوق الإنسان في ميانمار تدهورت كثيراً منذ تقديم المعلومات المستكملة مؤخراً، حيث استمرت الآثار البليغة الناجمة عن الانقلاب العسكري في سحق الأرواح والأمال في جميع أنحاء البلد. وذكرت كذلك أن تقريرها يوثق العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني⁽¹²⁾. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، أعربت المفوضة السامية عن أسفها لإدانة مستشارة الدولة في ميانمار، أونغ سان سو تشي، والحكم عليها، وأعربت المفوضية في 10 كانون الأول/ديسمبر عن قلقها البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في البلد، التي تزداد سوءاً بدرجة غير مسبوقة⁽¹³⁾.

10- وفي 26 شباط/فبراير 2021، خاطبت المفوضة السامية مجلس حقوق الإنسان وأعربت عن قلقها إزاء وجود حملة منسقة على ما يبدو في جمهورية إيران الإسلامية تستهدف جماعات الأقليات منذ كانون الأول/ديسمبر 2020، بما في ذلك في محافظة سيستان وبلوشستان؛ ومحافظة خوزستان؛ والمحافظات الكردية⁽¹⁴⁾.

11- وفي 29 آذار/مارس 2021، أعرب العديد من خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم الشديد إزاء مزاعم تعرض الأويغور في الصين للاحتجاز والعمل الجبري، ودعوا إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى البلد من دون عوائق أمام بعثات تقصي الحقائق وحثوا الشركات العالمية والمحلية على الاستقصاء الدقيق لسلاسل

(9) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26695&LangID=E

(10) [A/HRC/46/20](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26743&LangID=E)

(11) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26743&LangID=E

(12) [A/HRC/48/67](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27948&LangID=E)

(13) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27948&LangID=E

(14) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26806&LangID=E

الإمداد التي تستخدمها⁽¹⁵⁾. وقالوا إنهم تلقوا معلومات تشير إلى مزاعم خطيرة تنسب إلى أكثر من 150 شركة محلية صينية وأجنبية مقيمة في البلد انتهاك حقوق الإنسان للعمال الأويغور.

12- وفي حزيران/يونيه 2021، قدمت المفوضة السامية معلومات مستكملة إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الصين، فأبلغت المجلس بأنها لا تزال تناقش مع الصين إجراءات تنظيم زيارة للبلد، بما في ذلك الوصول الفعلي، إلى منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعربت عن أملها في أن يتحقق ذلك في عام 2021، ولا سيما في ضوء استمرار ورود تقارير عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان⁽¹⁶⁾.

13- وخلال الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في آب/أغسطس 2021، بشأن الشواغل الجدية المتصلة بحقوق الإنسان والحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في أفغانستان، أكدت المفوضة السامية أن مختلف الأقليات العرقية والدينية في أفغانستان معرضة لخطر العنف والقمع، بالنظر إلى وجود أنماط سابقة من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في ظل حكم طالبان وورود تقارير عن وقوع عمليات قتل وهجمات محددة الأهداف في الأشهر الأخيرة⁽¹⁷⁾. وحثت بقوة طالبان على اعتماد قواعد الحوكمة المستجيبة وحقوق الإنسان، والعمل على إعادة إرساء التماسك الاجتماعي والمصالحة. وفي 16 آب/أغسطس، حث عدد من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان على اتخاذ إجراءات عالمية سريعة لحماية حقوق الإنسان ومنع نهب المدنيين في أفغانستان⁽¹⁸⁾.

14- وفي أيلول/سبتمبر 2021، خاطبت المفوضة السامية مجلس حقوق الإنسان بشأن العراق، وأوصت بالتنفيذ الكامل لقانون الناجيات الأيزيديات. وينص القانون على منح تعويضات للناجيات من الجرائم المحددة الأهداف التي ارتكبتها داعش ورعايتهن وإعادة تأهيلهن. ويعترف القانون أيضاً بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد النساء والفتيات باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية، ويستثني مرتكبي هذه الجرائم من أي عفو في المستقبل. ويمثل هذا القانون خطوة إيجابية لتعزيز الدعم المقدم للناجيات من الفئات التي ارتكبتها تنظيم داعش، ولكن لا تزال هناك بعض الثغرات، بما في ذلك ضرورة توسيع نطاق تعريف الناجيات ليشمل الرجال والفتيان وغيرهم من أفراد المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتناول القانون مسألة وضع الأطفال الذين ولدوا نتيجة التعرض للاغتصاب من أعضاء تنظيم داعش. وفي 16 أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس وزراء العراق اللوائح التنفيذية التي توفر آلية تنفيذ هذا القانون.

15- وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، أعرب عدد من الخبراء في مجال حقوق الإنسان، خلال انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في إثيوبيا، عن قلقهم العميق إزاء استمرار الأزمة التي انتهكت فيها جميع أطراف النزاع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فمنذ اندلاع النزاع، يتعرض السكان من إثنية تيغري للتمييز على نطاق واسع، وأصدرت السلطات الاتحادية مئات مذكرات التوقيف ضدهم، بمن فيهم المدنيون، استناداً إلى مزاعم انتمائهم إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغري. والادعاء الثابت هو أن استهداف هؤلاء الضحايا يعزى أساساً إلى هويتهم الإثنية. وأعربت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في البيان الذي أدلت به أمام المجلس، عن أسفها إزاء الاستخدام المتزايد لخطاب الكراهية والتحريض على العنف من السلطات الاتحادية والإقليمية،

(15) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26957&LangID=E

(16) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27178&LangID=E

(17) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27403&LangID=E

(18) انظر : www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27384&LangID=E

وكذلك من شخصيات عامة أخرى، وخاصة ضد التغيرانيين وأفراد جماعة الأرومو. وحذرت قائلة إن احتمالات تنامي الكراهية والعنف والتمييز مرتفعة جداً، وقد يتصاعد إلى حد تفشي العنف⁽¹⁹⁾.

16- وعلى الصعيد القطري، نظم مكتب المفوضية في مولدوفا، بالشراكة مع مستشارية الدولة، دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن النظام الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، في تموز/يوليه. وحضر هذه الدورة أكثر من 60 شخصاً يمثلون السلطات العامة المركزية، ووكالات إنفاذ القانون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنسقي حقوق الإنسان المحليين.

17- وخلال عام 2021، عقد المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات أربعة منتديات إقليمية افتراضية في الأمريكتين وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا بشأن منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان للأقليات⁽²⁰⁾. واستُرشد في المناقشات التي جرت في المنتديات الإقليمية بتوصيات المنتدى المعني بقضايا الأقليات في دورته الرابعة عشرة، المعقودة في 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2021، بشأن موضوع "منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان للأقليات"⁽²¹⁾. وفي هذا السياق، ساهمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذه المناقشات عن طريق مكاتبها الإقليمية.

جيم - معالجة التمييز ومكافحته

18- في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، نظمت المفوضية حلقة دراسية شكية بشأن كوفيد-19، وصحة الأقليات وحققها في المشاركة الفعالة. وسلطت الحلقة الدراسية الضوء على مخاطر الاستبعاد وأشكال التمييز المتقاطعة ودور أوجه الضعف الاجتماعي في إلحاق آثار ضارة بالأقليات، كما ظهر خلال جائحة كوفيد-19.

19- وفي شباط/فبراير 2021، خاطبت المفوضية السامية مجلس حقوق الإنسان بشأن الحالة الراهنة لمكافحة العنصرية والتمييز بعد 20 عاماً من اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان والآثار المتفاقمة التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على هذه الجهود. ولا تزال الأشكال السابقة والمعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تلحق الأذى بالأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي؛ وقد أثرت هذه الجائحة على بعض المجتمعات المحلية بشكل غير متناسب، مما يدل على أن العنصرية والتمييز والفقر تشكل حلقة مفرغة، لأن التمييز يؤدي إلى الحرمان الاقتصادي، بينما يزيد الفقر من الآثار المتعددة للتعصب الأعمى⁽²²⁾. فعلى سبيل المثال، كانت معدلات الإصابة بكوفيد-19 والاستشفاء والوفيات الناجمة عنه في عدد من البلدان، أعلى بين المنحدرين من أصل أفريقي⁽²³⁾.

20- وفي 22 أيلول/سبتمبر، عقدت الجمعية العامة اجتماعاً رفيع المستوى للاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، بشأن موضوع جبر الأضرار وتحقيق العدالة العرقية

(19) انظر: <https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/OrganizationalSessions/OrganizationalSessionForThe16thCycleoftheHRC6December2021/Pages/statements.aspx?SessionId=53&MeetingDate=17/12/2021%2000:00:00>

(20) انظر: <https://tom-lantos-institutievents.idloom.com/files/events/16187/files/concept-note-regional-forums-2021-final.pdf>

(21) انظر: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Minority/Pages/Session14.aspx

(22) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26772&LangID=E

(23) A/HRC/47/CRP.1

والمساواة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وتولت المفوضية توفير خدمات الدعم الفني التي تقدمها الأمانة. وأدلت المفوضية السامية ببيان أكدت فيه أن برنامج مكافحة التمييز يعيننا ويقع على عاتقنا جميعاً، بغض النظر عن العرق أو اللون أو النسب أو الأصل الإثني أو القومي أو الانتماء أو الدين أو المعتقد. ورأت أيضاً أنه يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يبذلوا جهوداً أكبر لتنفيذ الأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل ديربان⁽²⁴⁾.

21- وقدم فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي تقريره إلى الجمعية العامة⁽²⁵⁾. وأكد الفريق العامل في التقرير أن عام 2020 ألقى الضوء على العنصرية النظامية والتمييز الهيكلي المستمرين منذ أمد طويل، مما جعل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في موقف ضعيف على مر التاريخ وحال دون تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان المكفولة لهم. ولاحظ أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الفوارق العرقية في مجال الصحة ووضع حد للعنصرية النظامية في سياق إنفاذ القانون والعدالة الجنائية⁽²⁶⁾.

22- وعملت المفوضية واتحاد المساواة في الحقوق، طيلة عام 2021، على إعداد دليل عملي بشأن وضع تشريعات شاملة لمكافحة التمييز من أجل حماية حقوق الأقليات. وأجريت مشاورات واسعة النطاق في سياق إعداد هذا الدليل طيلة عام 2021. وفي شباط/فبراير 2021، استكمل الشركاء في المشروع هذه المشاورات بعقد حلقة دراسية شبكية كرست لمعالجة الصلة بين التعبير والعمل، مع التركيز على خطاب الكراهية والتحريض وتشريعات مناهضة التمييز⁽²⁷⁾.

23- وأصدرت هيئات معاهدات حقوق الإنسان توصيات لتعزيز حماية جماعات الأقليات في الأطر الوطنية لمكافحة التمييز. وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن يُدرج لبنان في تشريعاته حكماً يعرف التمييز العنصري المباشر وغير المباشر وينص على حظره⁽²⁸⁾. وأعربت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عن القلق إزاء أفعال التمييز والعنف التي تستهدف المهاجرين الهائتين والمهاجرين المنحدرين من أصل أفريقي في شيلي. وأوصت اللجنة بأن تضع شيلي تدابير للقضاء على رهاب الأجانب والقولب النمطية التمييزية⁽²⁹⁾.

24- وتؤثر العنصرية النظامية ضد الأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي على تمتعهم بحقوق الإنسان في كل مناحي الحياة. وفي العديد من الدول والمناطق، يؤثر التهميش الاجتماعي والاقتصادي الصارخ في حياة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويزيد احتمال تأثر المنحدرين من أصل أفريقي على نحو غير متناسب بارتفاع معدلات البطالة، وتقاضيهم أجوراً أقل وشغل وظائف تقتضي مهارات أقل، بالإضافة إلى تمثيلهم تمثيلاً ناقصاً في المناصب الإدارية. وهم أكثر عرضة لعدم الحصول على سكن لائق ومواجهة عقبات تحول دون حصولهم على التعليم الجيد والرعاية الصحية على قدم المساواة. وتتفاقم حدة تباين النتائج في مجال التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسبب قلة فرص المشاركة والتثمين المجديين المتاحة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في عمليات صنع القرار⁽³⁰⁾.

(24) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27510&LangID=E.

(25) [A/76/302](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27510&LangID=E).

(26) انظر : www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/WGAfricanDescent/Pages/urgency-of-now.aspx.

(27) انظر : www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/ConceptNoteHateSpeechDiscrimination.pdf.

(28) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27419&LangID=E.

(29) CMW/C/CHL/CO/2، الفقرتان 27 و28.

(30) [A/HRC/47/CRP.1](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27419&LangID=E).

25- وفي آذار/مارس 2021، قدم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات التقرير الذي أعده بشأن بعثته إلى قيرغيزستان، وهو تقرير طرح فيه شواغل تتعلق بتمثيل الأقليات الإثنية تمثيلاً ناقصاً في كيانات الدولة؛ ووجود ثغرات في التعليم المدرسي بلغات الأقليات، بما في ذلك اللغة الأوزبكية؛ والبيئة العدائية التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون. وفي عام 2021، واصل مكتب المفوضية الإقليمية لآسيا الوسطى الدعوة إلى سن تشريعات لمكافحة التمييز في قيرغيزستان، كما قدم الدعم لمنظمات المجتمع المدني التي تعنى بهذه المسألة في عملها. وعلاوة على ذلك، دعم حكومة قيرغيزستان بالخبراء لوضع خطة عمل لتطبيق مفهوم الهوية المدنية للمواطن القيرغيزي (جاراني)، الذي يهدف إلى زيادة مشاركة الأقليات في عمليات صنع القرار ومكافحة التمييز على أساس العرق.

دال - خطاب الكراهية

26- خلال انعقاد منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة خطاب الكراهية من خلال التعليم، يومي 30 أيلول/سبتمبر و 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، لاحظت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن مجموعة الأدوات الخاصة بالإيمان من أجل الحقوق (#Faith4Rights) تجمع بين أدوات أعدت على أيدي الجهات الفاعلة الدينية ومن أجلها، بما في ذلك أدوات التصدي لخطاب الكراهية وحماية الأقليات الدينية أو العقائدية⁽³¹⁾. وقالت إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ساهمتا في الدورة التدريبية المفتوحة على شبكة الإنترنت بشأن حرية التعبير، التي نظمت في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021 بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومعهد بونافيرو لحقوق الإنسان في جامعة أكسفورد، وضمت حوالي 5 000 مشارك⁽³²⁾.

27- وفي شباط/فبراير 2021، قدم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات إلى مجلس حقوق الإنسان تقريره المواضيعي بشأن خطاب الكراهية ووسائل التواصل الاجتماعي والأقليات⁽³³⁾. وأكد المقرر الخاص، في تقريره، مسؤولية الدول والمجتمع المدني ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي عن الإقرار بأن خطاب الكراهية هو مسألة تمس الأقليات في المقام الأول، وشدد أيضاً على واجبها الذي يقتضي منها أن تسارع إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في سبيل التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان.

28- وفي نيسان/أبريل 2021، ألفت المفوضة السامية كلمة أمام المؤتمر الأوروبي الرفيع المستوى بشأن "الحماية من التمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب"⁽³⁴⁾. ورحبت بالخطوات السياسية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للتصدي للتمييز العنصري النظمي وما يتصل بذلك من تعصب، وشجعت بلدان الاتحاد الأوروبي على مواصلة العمل البالغ الأهمية الذي يتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب، بالشراكة مع المجتمعات المعنية والمجتمع المدني.

29- وفي تموز/يوليه 2021، قام مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو⁽³⁵⁾ بإعداد وإطلاق مبادرة تجريبية لرصد التحريض على الكراهية وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي والمنافذ الإعلامية على الإنترنت، ولا سيما فيما يتعلق بخطاب الكراهية ضد

(31) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27582&LangID=E.

(32) المرجع نفسه.

(33) [A/HRC/46/57](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27008&LangID=E).

(34) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27008&LangID=E.

(35) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

مجتمعات الأقليات. وتهدف هذه المبادرة إلى المساهمة في توجيه التدخلات المقبلة للبعثة وجهودها في مجال الوقاية تماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية وخطة عمل الرباط.

30- وسجلت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا حالات تتعلق باستخدام خطاب الكراهية، بما في ذلك التحريض على العنف بدافع التحيز⁽³⁶⁾. ودعت البعثة، إلى جانب السلطات المعنية، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تحول حالات استخدام خطاب الكراهية إلى ارتكاب جرائم بدافع الكراهية. وفي 23 آذار/مارس 2021، قدمت البعثة عرضاً عن رصد خطاب الكراهية موجهها إلى 31 ممثلاً إقليمياً لمكتب أمين المظالم بهدف تعزيز قدرتهم على تسجيل هذه الحوادث والرد عليها، وزيادة الدعوات إلى التحقيق فيها وملاحقتها قضائياً. وعلاوة على ذلك، ترتبط البعثة بعلاقة عمل مع مكتب فيسبوك في أوكرانيا تسمح لها أيضاً بالإبلاغ عن المواد التي تثير القلق وتعزيز وعي الشركة بأنماط خطاب الكراهية في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت البعثة معلومات عن موجة من التهديدات وعبارات الكراهية التي استهدفت أفراداً جاهاً بانققاد قانون عام 2019 بشأن ضمان توظيف اللغة الأوكرانية باعتبارها لغة الدولة أو كل من بدر منه رأي إيجابي بشأن الاستخدام العام للغة الروسية.

31- وأعربت هيئات معاهدات شتى عن القلق أثناء استعراضها للحالة في الدول الأطراف، بشأن المعلومات التمييزية والعنصرية والعنيفة، وخطاب الكراهية الموجه إلى الأقليات، بمن في ذلك النساء، والمنحدرون من أصل أفريقي، والمسلمون، والمثليات، والمتليين، ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية، وأفراد الروما والجماعات اليهودية⁽³⁷⁾، والأشخاص المنحدرون من أصل آسيوي⁽³⁸⁾.

هاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقليات

32- في عام 2021، نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إرشادات بشأن لقاءات كوفيد-19⁽³⁹⁾. وتتفاوت فرص الحصول على اللقاءات والأدوية على نحو مقلق في أنحاء كثيرة من العالم، وتعاني الأقليات القومية والإثنية والدينية والعرقية واللغوية، وغيرها من الأقليات من التهميش. وأوصت المفوضية في إرشاداتها بإتاحة اللقاءات للجميع بتكلفة معقولة ومن دون تمييز.

33- وركزت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان على أثر جائحة كوفيد-19 على الثقافات والحقوق الثقافية. وأشارت إلى الأثر غير المتناسب لجميع التدابير المتخذة بسبب الجائحة على الفئات المهمشة، بما في ذلك أفراد الأقليات، ودعت إلى ضمان الحقوق الثقافية وحق الجميع في العلم، من دون تمييز، أثناء الجائحة وبعدها⁽⁴⁰⁾.

34- وفي عام 2021، عملت المفوضية، من خلال "مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة" التي اتخذتها المفوضية، ولا سيما في سياق الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية التي سببتها الجائحة، على تكثيف مشاركتها في مكافحة أوجه اللامساواة الاقتصادية وغيرها، وساهمت في التحليلات والحلول القائمة على الحقوق مع تسليط الضوء على الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، بمن في ذلك الأقليات. وفي إطار هذه المبادرة، أعيد النظر في جملة أمور منها حزمة الحوافز وتدابير الطوارئ التي تركز على الآثار على نوع الجنس وعلى الفئات المحرومة، بما في ذلك الأقليات المعرضة لخطر الاستبعاد من هذه التدابير⁽⁴¹⁾.

(36) تقرير المفوضية: "Report on the human rights situation in Ukraine"، 23 أيلول/سبتمبر 2021، الفقرة 97.

(37) CCPR/C/FIN/CO/7، الفقرة 14.

(38) CERD/C/BEL/CO/20-22، الفقرة 18.

(39) انظر: www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19_AccessVaccines_Guidance.pdf.

(40) A/HRC/42/17، الفقرتان 3 و79(م).

(41) E/2021/77.

35- وفي حزيران/يونيه 2021، نظمت مفوضية حقوق الإنسان حلقة عمل بين الدورات بشأن الحقوق الثقافية وحماية التراث الثقافي. وخلصت الآراء إلى أن الأدوات القائمة على الحقوق لابد أن تيسر النهج الشاملة والاعتراف المتبادل بالتراث الثقافي للجميع، بما في ذلك الأقليات. وأثيرت شواغل إزاء اقتران انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاعات بالتدمير الانتقائي المتعمد للتراث الثقافي لأطراف النزاع الأخرى أو الأقليات المضطهدة⁽⁴²⁾.

36- وفي تموز/يوليه 2021، شاركت المفوضية في رعاية مشاركة في نشاط جانبي نظم على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتناول هذا النشاط موضوع مكافحة التمييز في مجال التنمية. وكان الهدف منه معالجة الحواجز التمييزية في القانون والسياسة والممارسة التي تحول، في جملة أمور، دون تمتع الأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية بحقوقها على قدم المساواة مع غيرها، والتي تسهم أيضاً في تهميشها في مجال التنمية. وتوخى هذا النشاط أيضاً دراسة دور تلك الحواجز في تفاقم آثار جائحة كوفيد-19 على فئات ومجتمعات معينة.

37- وتولى مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عمليتي الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالآثار غير المتناسبة للجائحة على الحق في الحصول على المعلومات، والحقوق اللغوية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأقليتي الروما والأشكالي والأقلية المصرية في كوسوفو، مثل الصعوبات التي تعترضهم في إجراء اختبار كوفيد-19، والاستفادة من التعليم وتدابير الانتعاش الاقتصادي⁽⁴³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم للسلطات والمؤسسات في كوسوفو لإدراج حقوق الإنسان في صلب تدابير الاستجابة للجائحة والتعافي منها لضمان عدم تخلف جماعات الأقليات عن الركب في إعادة البناء على نحو أفضل.

38- وفي إطار برنامج المفوضية لتقديم الدعم في مجال النقااضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يسر مكتب المفوضية في تونس عقد دورة تدريبية لأفراد المجتمع المدني الذين يعملون لصالح الفئات التي تعاني من الضعف والتمييز، بما فيها الأقليات العرقية والدينية.

39- وفي بلير، تتعاون المفوضية مع المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية لدعم إجراء تحليل للأوضاع في البلد يتناول حالة سياسات صحة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم. وتدعم المفوضية جهود إعداد مواد الاتصال إلى جانب خدمات الترجمة لإطلاع السكان المنحدرين من أصل أفريقي على الحق في الصحة بلغاتهم. وسيتوخى تحليل الأوضاع أيضاً تفعيل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

40- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، قدم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات تقريره عن الأقليات والمشاركة على قدم المساواة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁴⁾. ويحذر المقرر الخاص في تقريره من الخطر الذي ينطوي عليه إغفال إدراج إشارة محددة إلى تهميش الأقليات في جهود الأمم المتحدة والدول المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وعُقد نشاط جانبي رفيع المستوى بشأن خطة عام 2030 وموضوع مشاركة الأقليات في الاقتصاد خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، ونوقش هذا النشاط في التقرير المواضيعي الذي أعده المقرر الخاص.

(42) انظر : www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/IntersessionalWorkshopProtectionCulturalHeritage.aspx

(43) S/2021/332 و S/2021/861.

(44) A/76/162.

41- وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، نظمت المفوضية حلقة دراسية عن الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية والتطورات المستجدة فيما يتعلق بالحصول على الأدوية واللقاحات⁽⁴⁵⁾. ومن جملة المواضيع التي بحثتها الحلقة الدراسية، التحديات الخاصة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في مجال التمتع بحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص الذين يعانون الفقر وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة، بمن فيهم الأقليات. وأكدت المفوضة السامية في بيانها التمهيدي أنه لا بد أن تكون اللقاحات متوافرة وبأسعار معقولة في أي سياسة تفرض إلزامية التلقيح. وقالت إن متطلبات اللقاح لن تكون متوافقة مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز ما لم تتاح لجميع الناس فرصة حقيقية وعملية للحصول على اللقاحات⁽⁴⁶⁾.

واو - الأقليات وتغير المناخ

42- في شباط/فبراير 2021، استضافت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع شركاء من المجتمع المدني، حلقة عمل للخبراء بعنوان "تهيئة مناخ عادل لمكافحة تغير المناخ: كيف يمكن أن تسهم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إنهاء العنصرية البيئية؟" وتناولت المناقشات في حلقة العمل، السبل الممكنة أمام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة للتصدي على نحو مجد للأثار غير المتناسبة لتغير المناخ والتدهور البيئي على الأقليات العرقية وغيرها من الأقليات. وعلاوة على ذلك، أقر مجلس حقوق الإنسان لأول مرة على الصعيد العالمي، في قراره 13/48، بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة باعتباره من حقوق الإنسان. وفي هذا القرار، سلم المجلس بأن عواقب الأضرار البيئية على حقوق الإنسان تكون أشد على شرائح السكان التي تعيش أصلاً في أوضاع هشة. وقرر المجلس في قراره 14/48 تعيين مقرر خاص معني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. وفي القرار نفسه، أقر المجلس صراحة بالتأثير غير المتناسب لتغير المناخ على حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى جماعات الأقليات، وأسند للمقرر ولاية تشمل فيما تشمل، دعم قدرة الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة على التأقلم والتكيف من أجل التصدي لآثار تغير المناخ السلبية.

43- وفي أيلول/سبتمبر 2021، أبلغت المفوضة السامية مجلس حقوق الإنسان بأثر تغير المناخ على حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات. وعادة ما يلحق الإضرار بالبيئة أكبر الأذى بالفئات التي تحظى بأقل قدر من الحماية - أي الأشخاص الأشد معاناة من الفقر والتهميش، والشعوب الأكثر فقراً، التي غالباً ما تكون قدرتها على الاستجابة أضعف. وأعربت المفوضة عن قلقها إزاء حالة الطوارئ الإنسانية في بلدان الساحل، التي تزداد حدة أيضاً بفعل تغير المناخ. وأدت هذه الاتجاهات، التي ازدادت حدة بفعل ضعف حوكمة الموارد الطبيعية، وأنماط الفقر وعدم المساواة الراسخة منذ عهد بعيد، وقلة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات بطالة الشباب والتمييز ضد الأقليات والنساء والفتيات، إلى إرغام الناس على التشرّد، وتفاقم النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي، وتعزيز التجنيد من الجماعات المتطرفة العنيفة⁽⁴⁷⁾.

44- وفي أيار/مايو 2021، اعتمد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، خلال دورته الثامنة والثلاثين، تقارير تضمنت توصيات للدول بالتخفيف من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات، بطرق منها ضمان مشاركة جماعات الأقليات في وضع وتنفيذ أطر

(45) انظر : www.ohchr.org/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc=/Documents/Issues/MentalHealth/CN_Access_medicines_vaccines.docx&action=default&DefaultItemOpen=1

(46) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27924&LangID=E

(47) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27443

مكافحة مخاطر الكوارث⁽⁴⁸⁾، وتغير المناخ تغير المناخ، وذلك بتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية، والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب⁽⁴⁹⁾، أو بتنفيذ برامج تعليمية تشجع ثقافة التلاقي⁽⁵⁰⁾.

45- وفي عام 2021، شاركت المفوضية، في سياق دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، في قيادة الجهود الرامية إلى وضع توجيهات منظومة الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. واستفيد في وضع هذه التوجيهات من المشاورات العالمية والإقليمية التي جرت مع المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة، وهم من أكثر المدافعين عن حقوق الإنسان تعرضاً للخطر. وتضم هذه الفئة أليات تدافع عن الحقوق المتعلقة بالأراضي والموارد، وغيرهم من الأفراد والجماعات الذين يسعون جاهدين لحماية وتعزيز حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

زاي - التمكين والمشاركة

46- في آذار/مارس 2021، قدمت المفوضية السامية تقريرها عن أثر جائحة كوفيد-19 على التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم⁽⁵¹⁾. وشددت في هذا التقرير، على ضرورة معالجة حقوق الإنسان في جميع مراحل التصدي للجائحة والتعافي منها، من أجل بناء مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً وأمناً للناس وللوكوب. وأوصت بإنشاء قنوات فعالة لمشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات واتخاذ القرارات على جميع المستويات، ولا سيما المنظمات التي تمثل الأقليات والفئات المهمشة، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لإتاحة تنفيذ عمليات شاملة للجميع يكون صوت المجتمع المدني مسموعاً فيها.

47- ومنذ عام 2020، ركزت برامج الزمالات الثلاثة التي تنظمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومقرها في جنيف، على الشعوب الأصلية والأقليات والسكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين واجهوا مشاق كبيرة بسبب جائحة كوفيد-19. وقد أعيد تصميم هذه البرامج ووسع نطاقها إلى حد كبير من خلال تعيين زملاء سابقين في المكاتب الميدانية للأمم المتحدة زملاء كبار للمشاركة في التدريب بصيغة التعلم بملازمة الموظفين المتمرسين. وخلال دورة البرنامج الأولى، اختير 35 زميلاً سابقاً ينتمون إلى المجتمعات الأصلية أو جماعات الأقليات للخضوع للتدريب على يد زميل أقدم في مختلف المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لمفوضية حقوق الإنسان أو غيرها من وحدات حضور المنظمة في البلدان بجميع مناطق العالم، وتولى مشرفان اثنان توفير الدعم والتدريب والتوجيه. وبعد نجاح الدورة الأولى من البرنامج الذي أعيد تصميمه في النصف الأول من عام 2021، أطلقت المفوضية الدورة الثانية من البرنامج في أيلول/سبتمبر، اختير خلالها ستة زملاء جدد من الأقليات.

48- وفي عام 2021، شارك زملاء سابقون من الأقليات اختارتهم المفوضية من الأمريكتين وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى في مشاورات مع المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات للتحضير لعقد المنتديات الإقليمية لعام 2021. وأسفرت هذه المشاورات عن استضافة الزملاء السابقين المنتمين إلى أقليات أنشطة جانبية مشتركة على هامش المنتدى الإقليمي لأفريقيا والشرق الأوسط والمنتدى الإقليمي الأوروبي.

(48) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/48/17.

(49) A/HRC/48/8.

(50) A/HRC/48/5.

(51) A/HRC/46/19.

49- وتجمع سلسلة "فنانو الأقليات وصوتهم واحتجاجهم"، التي تمثل ثمرة تعاون بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة فريموز (Freemuse) غير الحكومية، بين فنانين من الأقليات لتقديم أعمال فنية عن موضوع حرية التعبير الفني. ونظم في شباط/فبراير 2021⁽⁵²⁾، النشاط الأول بشأن حقوق الإنسان والفن والاحتجاج، الذي ركز على الصوت والتعبير في مجتمعات الأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الجائحة. ونظم النشاط الثاني في أيار/مايو 2021، بشأن قول الحقيقة للسلطة. وركز هذا النشاط على الأقليات الدينية أو العرقية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في ظروف يمكن أن يكون فيها الفنان مهدداً بقوانين مكافحة التجديف أو الردة، ومهدداً كذلك من القوى الأخرى التي تحد من الحيز المدني⁽⁵³⁾. وضم النشاط الثالث، الذي نظم بشأن حقوق الإنسان والفن والنشاط عبر الإنترنت، فنانين يستخدمون مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام المرئية في جميع أنحاء العالم.

50- وبناء على دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان والمذكورة الإرشادية لتعزيز وحماية الحيز المدني التي اعتمدها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2020⁽⁵⁴⁾، عملت المفوضية جاهدة على الدفع بجهود الأمم المتحدة من أجل جعل مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، على شبكة الإنترنت أو خارجها على حد سواء، أكثر شمولاً وفائدة وأماناً.

51- ودعت لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى تعزيز مشاركة وتمثيل أفراد الأقليات، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي، في الإدارة العامة ووسائل الإعلام والأوساط الثقافية والعلمية والأكاديمية⁽⁵⁵⁾.

52- وفي 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عقدت الدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، بشأن تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. وناقش المشاركون في الدورة تحديات محددة تعترض مختلف الفئات، بما فيها الأقليات، في مجال الوصول إلى العدالة. وناقشوا أيضاً تأثير أشكال التمييز المتقاطعة على التمتع بالحقوق في الوصول إلى العدالة⁽⁵⁶⁾.

53- وواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق طيلة عام 2021، عمله مع الأكاديميين ووجهاء المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العراق بشأن قصص بناء السلام التي تسلط الضوء على دور الشباب في العراق كمحفزين للتغيير الإيجابي في بناء السلام المستدام. وتوثق قصص السلام مبادرات محلية للشباب تتخطى حدود الطائفة الدينية والانتماء الإثني لمعالجة الشواغل الشاملة لحقوق الإنسان. وتوثق أيضاً إسهام هذه المبادرات في تعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز مناخ التسامح في العراق. وسيتراقد نشر التقرير مع إطلاق موقع شبكي بهدف إنشاء منصة لتبادل المعلومات، لدعوة المتصفح إلى مشاركة الآخرين قصصهم والاطلاع على مبادرات أخرى.

54- وواصل مكتب المفوضية الإقليمية لجنوب شرق آسيا رصد حالة الأقليات الإثنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولا سيما الأقليات التي تضررت من مشاريع التنمية الكبرى، بما في ذلك بناء السدود والتعدين والزراعات الأحادية المحصول وقطع الأشجار. ويعمل المكتب الإقليمي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل ضمان مشاركة المجتمعات المحلية بدور أكبر ومجدد في البرامج والمشاريع

(52) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/Webinar_Human_Rights_art_and_protest_February112021.pdf

(53) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/FreemuseMinorityArtists_2ndWebinar%20June2021.pdf

(54) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf

(55) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf

(56) انظر: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Democracy/Pages/Session3.aspx

الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، كمبدأ أساسي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى العمل الذي يضطلع به من أجل معالجة القضايا الرئيسية ذات الرمزية في مجال حقوق الإنسان.

55- وبناءً على دعوة مديرية شؤون الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والسود، وجماعتي رايسال وبالينكيرو بوزارة الداخلية، قدم مكتب المفوضية في كولومبيا خدمات الدعم والمشورة إلى سلطات رايسال والهيئات الحكومية في عملية التشاور المسبق بشأن ميثاق رايسال، وهو صك قانوني لحماية حقوق شعب رايسال في الأراضي وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعتبر هذا الميثاق ثاني أهم قانون للاعتراف بالحقوق الجماعية للمنحدرين من أصل أفريقي بعد القانون رقم 70 الصادر في عام 1993.

حاء - حالة حقوق الإنسان لجماعات الروما

56- في إطار متابعة تقرير المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات لعام 2015، واصلت المفوضية دعم شبكات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في الأمريكتين. وشملت الأولويات المحددة لعام 2021، أنشطة إحياء ذكرى محرقة الروما والجهود المبذولة على الصعيد الوطني في الأمريكتين لمكافحة التمييز ضد الروما ووضع حد لوصم الأشخاص الذين ينعتون قديماً بالـ"عجور". ونظمت المفوضية عدة اجتماعات عبر الإنترنت لأغراض بناء القدرات والدعوة مع حوالي 20 شخصاً من القادة والناشطين الذين ينتمون إلى جماعات الروما ومنظمات غير حكومية تمثل الروما في الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا. ومن جملة ما أسفرت عنه أعمال الدعوة، زيادة المشاركة في عدة آليات دولية تابعة للأمم المتحدة وفي المشاورات التي نظمها خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وشارك مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية، للمرة الثانية، في مؤتمر دولي للروما بشأن حصول الروما على التعليم والحقوق والمساواة. وعقد هذا المؤتمر في الأرجنتين في تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، يتابع المكتب عدة حالات تتعلق بممارسة العنف ضد الروما في البرازيل.

57- وفي آذار/مارس 2021، شارك مكتب المفوضية الإقليمي لأوروبا في إطلاق مشروع "الحقيقة" (CHACHIPEN)، وهو مشروع جديد بشأن عمليات تقصي الحقائق والمصالحة لمعالجة معاداة العجور في أوروبا، أثناء التحضير للمناسبة الخامسة لليوم الدولي لطائفة الروما⁽⁵⁷⁾. وتمثل الهدف من هذا النشاط في تعزيز الإقرار بظاهرة معاداة العجور المتجذرة تاريخياً والنظمية والتصدي لها باعتماد نموذج خلاق لعمليات تقصي الحقائق والمصالحة. وفي شهري تموز/يوليه وأب/أغسطس، قاد مكتب المفوضية الإقليمي لأوروبا مبادرة إلى جانب جماعات من المجتمع المدني الذي يمثل الروما بهدف جمع أفكار متعمقة عن التحديات القائمة والفرص المتاحة لتنفيذ إطار العمل الخاص بالروما على الصعيد الوطني.

58- وفي 8 نيسان/أبريل 2021، أدلى المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات ببيان بمناسبة اليوم الدولي لطائفة الروما، أعرب فيه عن قلقه إزاء تصاعد خطاب الكراهية الذي يستهدف على نحو غير متناسب أفراد السننتي والروما على وسائل التواصل الاجتماعي. وحث المقرر الدول كذلك على تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة التحيز وخطاب الكراهية والتمييز ضد الروما⁽⁵⁸⁾.

59- وفي أيلول/سبتمبر 2021، رحبت المفوضة السامية بالتشريع المعتمد في تشيكيا، الذي يتيح للنساء والرجال إمكانية الحصول على تعويض عن تعرضهم للتعقيم غير المشروع من دون رضاهم.

(57) انظر: www.ceps.eu/ceps-events/chachipen-project-launch-event-in-a-run-up-for-50th-international-roma-day/

(58) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26974&LangID=E

فقد خضع مئات الأشخاص، وخاصة نساء الروما، للتعميم القسري طيلة أكثر من 45 عاماً، واستمر ذلك حتى عام 2012.

60- وقادت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا جهود التعاون بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة بشأن وضع الاستراتيجية الخاصة بالروما لما بعد عام 2020. وقد أطلقت هذه الاستراتيجية في 28 تموز/يوليه 2021. وتواصل بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا الدعوة إلى اعتماد خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية وتوفير التمويل الكافي لذلك.

61- وفي آب/أغسطس 2021، أصدر مكتب المفوضية في جمهورية مولدوفا تقريراً عن أثر جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان في البلد⁽⁵⁹⁾. وجرى تقييم أثرها على السكان بصفة عامة مع التركيز بوجه خاص على جماعة الروما ضمن جماعات أخرى تعتبر الأكثر تضرراً، في 10 مجالات مختلفة من مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والعمل والصرف الصحي والحصول على المعلومات والمياه.

طاء - الأقليات اللغوية

62- عملت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا على تعزيز توافق التشريعات في أوكرانيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية اللغات التي تتحدث بها الأقليات. ويقضي قانون عام 2019 بشأن ضمان توظيف اللغة الأوكرانية باعتبارها لغة الدولة بوضع مشروع قانون بشأن حقوق الأقليات القومية في أوكرانيا بحلول 16 كانون الثاني/يناير 2020. وتتضمن الصيغة الأخيرة لمشروع القانون الجديد عدة توصيات قدمتها بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بشأن حقوق الأقليات اللغوية، وإن كانت هذه الصيغة لا تزال تحتاج إلى تحسينات إضافية تجعلها متوافقة مع توصيات اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون وبعثة حقوق الإنسان⁽⁶⁰⁾.

63- وتناولت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، في التقرير الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه 2021، أعمال التمييز التي تستهدف الجماعة الناطقة باللغة البولندية. وأعربت عن قلقها إزاء تزايد العقبات التي تحول دون تمكن أفراد هذه الجماعة من إدارة مدارس ومراكز ثقافية عددها محدود أصلاً⁽⁶¹⁾.

64- وفي العراق، نظم مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، منذ بداية نقشي جائحة كوفيد-19، حملة للتوعية بأثر الجائحة على حقوق الإنسان، ونشر معلومات بلغات الأقليات عن تدابير الحماية الصحية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، نشر المكتب 17 000 ملصق بست لغات من لغات الأقليات في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ينفذ المكتب حالياً مشروعاً لترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى سبع لغات من لغات الأقليات في العراق. ويشترك في تنفيذ هذا المشروع الفريق العامل المعني بالأقليات، وهو منتدى يشترك مكتب حقوق الإنسان في رئاسته ويضم أعضاء في الحكومة والمجتمع المدني وممثلين عن الأقليات. ويهدف المشروع إلى زيادة الوعي بالتنوع اللغوي في البلد والدعوة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الحفاظ عليه.

(59) انظر : <https://moldova.un.org/en/138288-impact-covid-19-human-rights-republic-moldova>

(60) انظر : www.ohchr.org/Documents/Countries/UA/31stReportUkraine-en.pdf (para. 91)

(61) [.A/HRC/47/49](https://www.unhcr.org/refugees/47/49)

ياء - الأقليات والتمييز وانعدام الجنسية

65- غالباً ما ينجم انعدام الجنسية عن التمييز بسبب الانتماء الإثني؛ أو العرق؛ أو الدين؛ أو السن؛ أو الجنس؛ أو الإعاقة؛ أو اللغة؛ أو الميل الجنسي، أو الهوية والتعبير الجنسانيين، أو الخصائص الجنسية، وكذلك بسبب التمييز المتعدد الجوانب أو أشكال التمييز المتعددة. وتشير التقديرات، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى أن أكثر من 75 في المائة من عديمي الجنسية المعروفين في العالم هم من الأقليات. ويزيد انعدام الجنسية من حدة الحواجز التي تعترض أصلاً أفراد الأقليات والفئات المحرومة الأخرى، مما يحد أكثر من فرصهم في الحصول على الخدمات والتمتع بحقوق الإنسان المكفولة لهم. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقدت مفوضية حقوق الإنسان بالاشتراك مع مفوضية شؤون اللاجئين مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن المساواة وعدم التمييز في المسائل المتعلقة بالجنسية لإنهاء حالات انعدام الجنسية. ووجه الانتباه في هذا الاجتماع إلى الحق في الجنسية ومحنة عديمي الجنسية، ولا سيما أفراد الأقليات الذين أصبحوا عديمي الجنسية بسبب التمييز. وسلط الضوء على الممارسات الجيدة لإلغاء التمييز من القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالجنسية، وتنفيذ نهج متعدد الجوانب بشأن الحق في الجنسية في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁽⁶²⁾.

كاف - الأقليات الدينية أو العقائدية والجهات الفاعلة الدينية

66- في شباط/فبراير 2021، أعربت المفوضة السامية، في سياق المعلومات المستكملة التي قدمتها إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن قضايا حقوق الإنسان الأخيرة، عن شواغل بشأن نساء الأقليات الدينية في باكستان المعرضات بشكل خاص للزواج القسري الذي يقترن بالإكراه على تغيير الدين⁽⁶³⁾.

67- وفي آذار/مارس 2021، اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان آراء بشأن شكاويين فرديتين، قضت فيها بأن أذربيجان قد انتهكت حقوق شهود يهوه، وهي أقلية دينية في البلد. ورأت اللجنة، في قضيتي *علييف وآخرون ضد أذربيجان* و*غريبانوفا وآخرون ضد أذربيجان*⁽⁶⁴⁾ كلتيهما، أن حقوق أصحاب البلاغين في عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين وفي حرية الدين أو المعتقد قد انتهكت.

68- وفي عام 2021، نظمت المفوضية أنشطة للتعليم من الأقران، فجريت تطبيق المنهجية التفاعلية ودراسات الحالة الواردة في مجموعة الأدوات الخاصة بإطار الإيمان من أجل الحقوق (#Faith4Rights)، ولا سيما مع موظفي الخدمة المدنية في البرازيل ونيجيريا (مع تحالف أوصلو المعني بحرية الدين أو المعتقد)⁽⁶⁵⁾. ونظمت أنشطة إضافية مع جامعات في ميساو، موزامبيق؛ وأوسلو؛ وأكسفورد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وبريتوريا؛ وأوبرلانديا بالبرازيل، وكذلك مع باحثين في برنامج تشيفينغ للمنهج الدراسية ينتمون إلى أكثر من 60 بلداً. وساهمت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذه الحلقات الدراسية الشبكية.

69- وعلاوة على ذلك، تعاونت المفوضية مع المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية وتحالف الحضارات للأمم المتحدة بشأن برنامج للتعليم من الأقران ضم جهات فاعلة دينية ومنظمات دينية، وانصب التركيز على المواضيع المتصلة بالأقليات الدينية أو العقائدية، وخطاب الكراهية،

(62) انظر : <https://vimeo.com/645372402/b04d020129>.

(63) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26806&LangID=E.

(64) [CCPR/C/131/D/2952/2017](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26806&LangID=E) و [CCPR/C/131/D/2805/2016](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26806&LangID=E).

(65) انظر : www.ohchr.org/Documents/Press/faith4rights-toolkit.pdf.

والجرائم الفظيعة، والمواقع الدينية، والمساواة بين الجنسين، والحوار بين الأديان⁽⁶⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت شهرياً سلسلة من الحوارات الرفيعة المستوى بشأن حرية الدين أو المعتقد وأهداف التنمية المستدامة مع برلمانين وجهات فاعلة دينية.

70- وفي عام 2021، نشر المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالشراكة مع المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، كتاباً بشأن إشراك الجهات الفاعلة الدينية في التصدي لخطاب الكراهية، ومنع التحريض على العنف، وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع⁽⁶⁷⁾. وأشار في هذا الكتاب إلى أن الأشخاص المنتمين إلى أقليات، بما في ذلك الأقليات الدينية أو العقائدية، ما زالوا عرضة للتمييز الشديد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

71- وأسفر التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية لتعزيز حقوق الإنسان في تونس عن صدور الأمر رقم 534 في 29 حزيران/يونيه 2021 بشأن تنظيم وزارة الشؤون الدينية، وهو ينص على إنشاء مكتب حقوق الإنسان والعلاقات مع المنظمات والجمعيات المشرفة على شؤون الأقليات الدينية. وبناء على توصية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وسّع نطاق ولاية وحدة الرصد التابعة للوزارة، التي تتولى رصد ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الأئمة وغيرهم من رجال ونساء الدين أو التي يتسببون هم فيها، فباتت تشمل رجال الدين المسيحيين واليهود. وطيلة عام 2021، عملت المفوضية بشكل وثيق مع الوزارة، فقدمت لها إرشادات بشأن صياغة التقارير الدورية لوحدة الرصد ومحتوياتها الموضوعية، بما في ذلك ضمان اتباع نهج قائم على أساس جنساني.

72- وفي عام 2021، واصلت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا توثيق حوادث العنف التي استهدفت الكنائس والطوائف الدينية التي تنتقل من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية إلى الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا، على الرغم من انخفاض عدد الحوادث بعد الانتخابات الرئاسية لعام 2019. وفي عام 2021، وثقت البعثة حالاتي عنف ناجمتين عن التوترات بين الطائفتين الأرثوذكسييتين المذكورتين أعلاه. وأشارت البعثة أيضاً إلى عدم إحراز تقدم واضح في محاسبة الأشخاص المسؤولين عما حدث من هجمات عنيفة وتهديدات في سياق عمليات انتقال الكنائس في الفترة 2018-2019.

73- وفي عام 2021، حذر العديد من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان من تآكل التوافق التاريخي في الآراء حول حرية الدين وحرية التعبير، في سياق يتسم باستهداف الأقليات، بما في ذلك الأقليات الدينية، بموجة جديدة من الوصم والعنصرية ورهاب الأجانب نتيجة الرقمنة وجائحة كوفيد-19. وأشار الخبراء أيضاً إلى اتخاذ الدول إجراءات تتعارض مع حرية الدين والمعتقد وحرية الرأي وحرية التعبير، بما في ذلك استخدام قوانين مكافحة التجديف والردة، التي تجعل الأقليات الدينية أو العقائدية، بمن فيها الملحدون والمنشقون، عرضة للتمييز والعنف⁽⁶⁸⁾. وفي تموز/يوليه 2021، أعرب العديد من خبراء حقوق الإنسان عن قلقهم إزاء عدم إيلاء اهتمام للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الجماعة الإسلامية الأحمدية في مختلف بلدان العالم⁽⁶⁹⁾.

74- ووثقت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا فرض قيود على حرية الدين أو المعتقد لطوائف دينية متعددة في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا، المحتالين مؤقتاً من

(66) انظر : www.ohchr.org/Documents/Issues/Religion/GlobalPledgeActionConcept.pdf

(67) انظر : www.un.org/en/genocideprevention/documents/OHCHR-Notebook-Side-Binding.pdf

(68) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26937&LangID=E

(69) انظر : www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27305&LangID=E

قبل الاتحاد الروسي⁽⁷⁰⁾. وتبقى المجتمعات المسلمة والكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا وشهود يهوه هي أكثر الجماعات تضرراً في شبه الجزيرة⁽⁷¹⁾. وتتواصل الممارسة المتمثلة في استخدام وكالات إنفاذ القانون الروسية في شبه جزيرة القرم للاتهامات الإدارية بالتبشير ضد الأقليات الدينية. وسجلت البعثة رفع دعاوى قضائية ضد منظمات دينية أو أفراد استناداً إلى هذه الأسس⁽⁷²⁾.

75- وفي فييت نام، واصل مكتب المفوضية الإقليمية لجنوب شرق آسيا العمل مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز قدراتها في مجال عمليات التحقيق والتوثيق المتعلقة بحقوق الإنسان بهدف توثيق الحالات ذات الرمزية لتعرض جماعات الأقليات لانتهاكات حرية الدين أو المعتقد، وحقوق ملكية الأراضي، وإحالة هذه الحالات إلى الإجراءات الخاصة المعنية. وفي فييت نام، فرضت قيود على الممارسة الدينية بالوسائل التشريعية، ولا سيما قانون الدين لعام 2016، الذي يفرض في جملة أمور، مراقبة الكنائس والأقليات الدينية وشروطاً مضمناً للتسجيل.

لام- الحوار بين الأديان

76- في تموز/يوليه 2021، أشارت المفوضية السامية إلى فرض قيود قاسية أكثر فأكثر على الحيز المدني في العديد من البلدان. وشددت على أهمية بناء شبكات وتحالفات تضم أقليات دينية أو عقائدية، وأشارت أيضاً إلى حالات دافع فيها أفراد من الأغلبية عن حق الأقليات الدينية أو العقائدية في المشاركة المتساوية والفعالة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعمامة. ولاحظت أنه بإمكان الأمم المتحدة أن تيسر توفير "أماكن آمنة" تستطيع الجهات الدينية الفاعلة وغيرها أن تتناول فيها قضايا الإيمان وحقوق الإنسان، استناداً إلى الإطار المعياري لحقوق الإنسان، ومعايير القانون غير الملزم ومنهجية التعلم من الأقران⁽⁷³⁾.

77- وفي أيلول/سبتمبر 2021، لاحظت المفوضية السامية أن المنتديات المواضيعية، مثل المنتدى المعني بقضايا الأقليات، بمقدورها أن تسهم في توسيع الحيز المدني، وتعزيز التفاهم المتبادل، وإثراء المداورات الحكومية بمساهمات القاعدة الشعبية⁽⁷⁴⁾. وأشارت أيضاً إلى خطة العمل الثالثة الجديدة التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن المساواة بين الجنسين، والتي تؤكد ضرورة أن يدعم الاتحاد الأوروبي تعبئة الجهات الفاعلة الدينية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين تمشياً مع إطار الإيمان من أجل الحقوق⁽⁷⁵⁾.

78- وخلال عام 2021، واصلت المفوضية جهودها في مجال الدعوة وتقديم الدعم التقني إلى وزارة الشؤون الدينية في تونس من أجل صياغة دليل يتضمن قائمة بالالتزامات الرئيسية التي قطعها الأئمة على أنفسهم للنهوض بدورهم في تعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمع ديمقراطي. والغرض من هذا الدليل المرجعي هو أن يكون معياراً عملياً من وضع أئمة الوعظ الديني أنفسهم، يستلهم إعلان بيروت وتعهداته الثمانية عشر بشأن "الإيمان من أجل الحقوق".

(70) انظر قرار الجمعية العامة 168/74.

(71) انظر: A/76/260، www.ohchr.org/Documents/Countries/UA/31stReportUkraine-en.pdf، الفقرات 14 و29-31؛ وA/HRC/47/58/A، الفقرات 24-26.

(72) سجلت المفوضية، خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، 32 دعوى قضائية مرفوعة ضد منظمات دينية أو أفراد استناداً إلى هذه الأسس، بما في ذلك 14 منظمة بروتستانتية و10 منظمات إسلامية ومنظمتان يهوديتان، ومنظمة كاثوليكية واحدة ومنظمة مورمونية واحدة.

(73) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27279&LangID=E.

(74) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27442&LangID=E.

(75) انظر: Seelex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52020JC0017&from=EN.

ثالثاً - شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات

79- خلال عام 2021، وسعت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات نطاق عملها بدرجة كبيرة، استناداً إلى الشواغل العالمية المتعلقة بالعدالة العرقية والأثر المقلق لجائحة كوفيد-19 على مجتمعات الأقليات في جميع أنحاء العالم. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الشبكة خطة عملها للفترة 2021-2025⁽⁷⁶⁾.

80- وفي آذار/مارس، أطلقت الشبكة قائمتها المرجعية لتعزيز عمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري من أجل مكافحة التمييز العنصري والنهوض بحقوق الأقليات⁽⁷⁷⁾، وأعقب ذلك نشر القائمة المرجعية باللغات الإسبانية والروسية والفرنسية والعربية والرومانية. وشرعت الشبكة أيضاً في إشراك أفرقة الأمم المتحدة القطرية في استخدام القائمة المرجعية، عن طريق طرح مجموعة مواد تدريبية، ودمج القائمة المرجعية في العمل التحليلي القادم، كجهد نوعي مشترك بين الوكالات لبحث مسائل حقوق الإنسان في وثائق التحليل القطري المشترك وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

81- وفي 21 أيلول/سبتمبر، عقدت الشبكة نشاطاً جانبياً على هامش الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان لبيان أعمال الدعم التي توفرها لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للتمييز العنصري وتعزيز حقوق الأقليات في الممارسة العملية. وألقى هذا النشاط الضوء على بعض أعمال الشبكة وفرص تطورها، وكان بمثابة فرصة للنقاش مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المهمة الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجمهور بصفة عامة، بشأن التآزر الذي يمكن أن تحظى به في تخطيط عملها للفترة 2022-2023.

82- وعمل أعضاء الشبكة، طيلة العام، على استكمال استعراض حقوق الإنسان في خطط أفرقة الأمم المتحدة القطرية للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وأجرى الفريق تحليلاً للجيل الأول من أطر التحليل القطري المشترك والتعاون من منظور الطريقة المتبعة في التصدي للتمييز العنصري وحماية الأقليات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظمت الشبكة نشاطاً تدريبياً لمدة شهر واحد لفائدة الأفرقة القطرية، بشأن التصدي للتمييز العنصري والعنقي وتعزيز حماية الأقليات والشعوب الأصلية وغيرها من الفئات السكانية في عمليات البرمجة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

رابعاً - الاستنتاجات

83- أكد الأمين العام في تقريره المعنون "خطينا المشتركة" أنه لا بد من إدخال كامل مجموعة حقوق الإنسان في صلب جهود كل مجتمع للتعافي من جائحة كوفيد-19، وشدد على الحاجة إلى تجديد العقد الاجتماعي. وسعيًا إلى الحفاظ على الثقة وبناءها، دعا المؤسسات إلى إيجاد سبل أفضل للإصغاء إلى الناس ووضع آرائها في الحسبان، ولا سيما الجماعات التي تُغفل في كثير من الأحيان، مثل جماعات الأقليات⁽⁷⁸⁾.

84- وسيشهد عام 2022 الاحتفال بالذكرى الثلاثين لصدور إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية. وتتيح هذه الذكرى فرصة مهمة لتقييم

(76) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/UN_Network_Racia_Discrimination_Protection_Minorities_Workplan2021.pdf

(77) انظر: www.youtube.com/watch?v=Q74L9g8s2Mo

(78) انظر: www.un.org/en/content/common-agenda-report/

وتحديد المعوقات والإنجازات في مجال تنفيذ هذا الإعلان، ورسم أولويات المستقبل، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. ولا بد أن تساعد هذه الذكرى، من خلال مد يد العون للأشخاص الذين لا يُسمع صوتهم عادة، على تسليط الضوء على واقع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات وحقوقهم، وإيجاد قنوات المشاركة المجدية للمجتمع المدني.

85- وفي إطار الاستجابة لظروف السياق الحالي التي تتسم بتضرر المجتمعات المهمشة على نحو غير متناسب من جائحة كوفيد-19 ومضاعفاتها الاجتماعية والاقتصادية، تعمل المفوضية على توسيع نطاق عملها بشأن اللامساواة الهيكلية والتمييز المتفشي. وسيواصل المكتب أيضاً تقديم الدعم للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لضمان استنادها إلى حقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل.

86- ومن خلال المساهمة في التحليلات والحلول القائمة على الحقوق مع تسليط الضوء على الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، بما في ذلك الأقليات، سوف يساعد عمل المفوضية على معالجة ارتفاع مستويات اللامساواة على نحو مقلق. وبتعيين السكان المنحدرين من أصل أفريقي ضمن الفئات التي يسقط الضوء عليها، ستتخذ المفوضية خطوات إضافية ترمي إلى توسيع وتعميق عملها بشأن التمييز العنصري، حتى تحظى هذه المسألة بجهود المفوضية بأسرها. وعلاوة على ذلك، التزمت المفوضية بزيادة تعزيز عملها بشأن اللامساواة في خطة إدارة المكاتب الموسعة التي وضعتها.

87- ومن خلال إعداد خطة إجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية واللامساواة المكونة من أربع نقاط، وكذلك من خلال العمل الذي تضطلع به المفوضية حالياً لمكافحة التمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز، تدعم المفوضية مبادرات التعافي التي تساعد على قيام مجتمعات أكثر استدامة وإنصافاً وعدلاً.

88- وستواصل المفوضية أيضاً دعم مشاركة الأقليات، بما في ذلك من خلال تنفيذ برنامجها للزمالات الخاص بالمنحدرين من أصل أفريقي عبر الإنترنت، وهو برنامج أُعيد تصميمه، وبرنامجها للزمالات الخاص بالأقليات والموسع جداً، وذلك بتعيين كبار الزملاء في المفوضية والمكاتب الميدانية للأمم المتحدة لضمان اضطلاعهم بدور حاسم بصفتهم أعضاء نشطين في المجتمع وتعزيز عمل المفوضية بشأن الأقليات على الصعيد القطري.

89- وستواصل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات تعزيز التعاون والتآزر بين وكالات الأمم المتحدة وكياناتها لمعالجة قضايا التمييز العنصري وحماية الأقليات.

90- وتؤدي آليات الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان دوراً أساسياً في تعزيز حماية الأقليات، وسوف تواصل مفوضية حقوق الإنسان دعم العمل الهام الذي تضطلع به.